EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 06 ، العـدد: 02 (2023)، ص 45- 64

وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء

The food security situation in Algeria through the analysis of food availability indicators

ابراهيـــــم عبد الحفيــظي

Brahim Abdelhafidi

جامعة الأغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، b.abdelhafidi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023-08-02 **تاريخ القبول:** 2023-10-30 **تاريخ النشر:** 2023-10-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال عرض وتحليل الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية في الجزائر للفترة: (2014-2020) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من هشاشة في أمنها الغذائي وفجوة غذائية هي في توسع مستمر بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي واعتمادها على الاستيراد من الخارج لمعظم السلع الغذائية الأساسية، إلا أنها لا تعاني أبدا من أوضاع انعدام أمن غذائي لأن المعروض الوطني يتم دعمه بنحو منتظم وفعّال بالواردات من أجل تموين السكان، وتتعلق أكبر فجوة غذائية كمية تعاني منها الجزائر في جملة الحبوب بنسبة متوسطة بلغت 380 % يليها الحليب ومشتقاته بنسبة متوسطة بلغت 125 %، كما حققت الجزائر شبه اكتفاء ذاتي في بعض السلع الغذائية غير الاستراتيجية كاللحوم البيضاء بنسبة متوسطة بلغت 99.7 % يليها البيض بنسبة 97.3 %.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ فجوة غذائية؛ توفر غذاء؛ عجز؛ جزائر؛

تصنيف JEL : O13 ؛ Q18 ؛ Q22.

Abstract:

This study aims to demonstrate the reality of food security in Algeria by presenting and analyzing the food gap for the most important plant and animal food commodities in Algeria for the period: 2014/2020. The study used the descriptive and analytical approaches. The study concluded that Algeria suffers from fragility in its food security due to insufficient production And its reliance on imports for most basic food commodities, and relates to the largest quantitative food gap that Algeria suffers from in total grains, at an average rate of 380%, followed by milk and its derivatives at an average rate of 125%, and Algeria has also achieved semi-self-sufficiency in some non-strategic food commodities, such as white meat, at an average rate It reached 99.7%, followed by whites at 97.3%.

Keywords: food security; food gap; availability of food; inability; Algeria;

JEL Classification Codes : O13 ؛ Q18 ؛ Q22.

1. مقدمة:

يتعلق الأمن الغذائي للدول بقدرتها على توفير احتياجات المجتمع الغذائية من خلال الاعتماد على عناصر الانتاج المحلي أو من خلال الاستيراد، وفي الوقت الراهن تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه

الاقتصاديات الوطنية لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار.

لذلك يُعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية، وعلى الرغم من توفر الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية في الجزائر بشكل قد لا يتوفر في الكثير من الدول إلا أن القطاع الفلاحي لم يحقق الزيادة المطلوبة منه في الانتاج لمواجهة زيادة الطلب المحلي على الأغذية بسبب الزيادة السكانية المضطردة، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ضعف أداء القطاع الفلاحي ومحدودية الأراضي الموجهة للاستغلال الفلاحي والمشاكل المتعلقة بالتصحر والجفاف والظروف المناخية المتطرفة وغيرها من الأسباب العديدة، وبالتالي أصبحت الجزائر تواجه أزمة أمن غذائي وتعيش حالة من العجز الغذائي تتمثل في فجوة غذائية كبيرة في العديد من السلع الغذائية الرئيسية يعبر عنها الفرق المهول بين ما هو منتج محليا وبين ما يتطلبه السوق المحلي حقيقة لتغطية كافة الطلب الوطني، هذه الحالة تستدعي في كثير من الأحيان تدخل الدولة عن طريق الاستيراد واللجوء إلى احتياطات الصرف لسد هذه الفجوة وهو ما يعني بالضرورة التبعية الغذائية للخارج وما ينجر عنها من مخاطر على الأمن القومي ككل، خصوصا في ظل الظروف الدولية الراهنة المتسمة بالصراع والحرب الروسية الأوكرانية وما ينجر عنها من نقص وانقطاع في إمدادات الغذاء الدولية وغلاء أسعاره في الأسواق الدولية.

2.1 إشكالية الدراسة:

هدفت الجزائر من خلالها برامجها الزراعية المتعاقبة إلى دعم القطاع الفلاحي وتطويره بما يضمن أكبر قدر من إنتاجه لمواكبة الزيادة المضطردة في الأعداد السكانية وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي وتعزيز أمنها الغذائي، إلا أن الواقع غير ذلك فما زالت الجزائر تعاني فجوة غذائية كبيرة خصوصا في السلع الغذائية الرئيسية وأمنها الغذائي المدعوم بالاستيراد مرهون بتقيات الأسواق الدولية، وعليه نطرح الاشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي من خلال تحليل مؤشرات توفر الغذاء خلال الفترة: 2014-2020؟ والذي يندرج تحته العديد من الأسئلة الفرعية كالتالي: ماهية الأمن الغذائي؟ وما هي أبعاده ومحدداته؟ ماهو حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟ ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الظروف الدولية الراهنة؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ اتسع حجم الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة المرصودة: 2014-2020 بسبب عوامل رئيسية أهمها زيادة أعداد السكان وضعف انتاجية القطاع الفلاحي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الخارجية؛
- ✓ تعيش الجزائر حالة من الهشاشة في أمنها الغذائي بسبب استمرار اعتمادها على الواردات في تغطية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية خصوصا في ظل الظروف الدولية الراهنة المتسمة بـــعدم الاستقرار في أسواق الغذاء الدولية.

4.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الاحاطة بالجوانب المتعلقة بمشاكل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الظروف الدولية الراهنة من خلال الإجابة على جملة التساؤلات التي طرحناها سابقا كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجزئية التالية:

- ✓ التعرف على وضعية الفجوة الغذائية في الجزائر ومدى تحقيقها لأنها الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي؛
- ✓ تقييم مدى تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي من خلال مؤشرات توفر الغذاء؛
- ✓ التعرف على أسباب العجز الغذائي في الجزائر؛
- ✓ تحليل مؤشرات توفر الغذاء للفترة :2014-2020.

5.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة، من أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالدور الذي يلعبه الأمن الغذائي في تعزيز الأمن القومي ككل خصوصا في ظل الظروف الدولية الراهنة والصراع الروسي الأوكراني وما نتج عنه من تحديات ورهانات على أسواق الغذاء العالمية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال المفارقة العجيبة بين ما تنطوي عليه الجزائر من إمكانيات مادية وبشرية ومالية تؤهلها لتحقيق نهضة زراعية حقيقية وبين واقع أمنها الغذائي الهش والمدعوم بالخارج، خاصة وأن الجزائر منذ الاستقلال وهي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي واكتفاءها الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية الغذائية والتقليص من فاتورة الاستيراد.

6.1 منهج الدراسة:

طبيعة الموضوع تفرض استخدام المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المرتبطة به وذلك من خلال ما تم جمعه من المراجع المتخصصة في هذا المجال، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية ومختلف المظاهر التي تشير إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في بعض السلع.

2. مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية خاصة في الدول النامية ،وذلك من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف المفكرين الاقتصاديين، إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد من خلالها توفير كميات كافية من الغذاء، أما البعض الأخر فيعتبرها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية، لذلك تعددت مفاهيمه وتعاريفه، فقد عرّف كالتالي:"يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم.

التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط " (بكري، 1989، صفحة 325) وكذلك حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوما للأمن الغذائي كالآتي: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية (إبراهيم، 2014، صفحة 13) أما منظمة الأمن الغذائي فتعرفه " أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية، تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية ، وان يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين ،معا بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها على الميزة النسبية لإنتاجها محليا، وأن توفر لكل المواطنين الغذاء بالكم والنوعية المطلوبة، كما تحقق في نفس الوقت مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الاستثنائية، مثل الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري (بكدي، 2013، صفحة 65) وفي تعرف آخر "هو حينما يتاح ويحصل لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة ومؤكدة، حيث تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من اجل التمتع بحياة صحية ونشطة"، فالأمن الغذائي هدف من بين 17 هدفا لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ،وقد طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي، والأمن الاجتماعي، وغيرها من الأمور التي أريد بطرحها العمل على الدفاع ضد الأخطار التي قد تواجه المجتمع) ويعرف مفهوم الأمن الغذائي اتساعا ونقاشا مستمرا سواء داخل المنظمات الدولية أو إلاقليمية نظرا للأهمية التي يتخذها على سلم الأولويات الانسانية (الكريم، 2022، صفحة 40) ويرتبط مفهوم الأمن الغذائي بعدة متغيرات، على غرار سيادة الكفاءة الإنتاجية لعرض الغذاء، وتوفر الأدوات الداعمة، والأنظمة المؤسساتية المساندة للإنتاج الزراعي. حيث تتمكن كل فئات المجتمع الداخلية من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة (مناخية أو صدمات اقتصادية، أو حينما يكون النمو الديمغرافي اكبر من نظيره الغذائي) (الدين، 2018، صفحة 139) وكتعريف جامع نقول "يشير مصطلح إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعنبر الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلا أو انقطاعه إثر عدة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب وغيرها من المشاكل التي تقف عائقا في وجه توفر الأمن الغذائي وينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحيانا ويمكن اعتباره غالبا بأنه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو ألافراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي، نتوصل إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة

من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط، ويعتمد هذا المصطلح على ثلاثة مرتكزات وهي توفر السلع بشكل مستمر بأسعار مناسبة للمستهلك (الرؤوف، 2022، صفحة 70).

3.المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي مفهوم ترتبط به العديد من المفاهيم الأخرى، نظرا لكونه موضوع يحوي في طياته العديد من المتغيرات التي يقوم عليها، لذا كان لابد من دراسة المفاهيم ذات الصلة به.

1.3 الاكتفاء الذاتي:

هناك خلط بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ، فالاكتفاء الذاتي يعرف على أنه: " قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان ، من خلال تخصيص المواد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا ،وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي كما تتطلع إليه بعض الدول في مجال الاكتفاء الذاتي الصناعي للابتعاد عن الضغط الخارجي، بمعنى أن الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011، صفحة 6) ويتبين لنا من تعريف الاكتفاء الذاتي مدى أهميته وضرورة العمل على تحقيقه أو توفير الظروف الملائمة لقيامه، لأنه عامل رئيسي في تقليص حجم الفاتورة الغذائية للبلد كما يساهم في تطوير قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الغذائية الطارئة واضطرابات تجارة الغذاء العالمية، بالإضافة الى مساهمته في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال تسويق المنتج المحلي والعمل على تنمية السوق المحلية ودعم المنتجين وتطوير جودة المنتج، مما يقود الى التحول من الدولة المستهلِكة فقط الى الدولة المنتجة ثم المصدرة، ولعل أهم ما يرجى من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء هو تقليل التبعية الاقتصادية بالتالي تقليل التبعية السياسية للدول المنتجة للغذاء عن طريق زيادة قدرة الدولة على انتاج السلع الغذائية ذاتيا، وبطبيعة الحال تحقيق الاكتفاء الذاتي يؤدي إلى دعم الموازنة وتخفيف عبء الانفاق على استيراد المواد الغذائية كما سيساهم بتقليل حجم الدعم الموجه لبعض السلع الأساسية، وقد يكون الاكتفاء الذاتي في غالب الأصناف أو بعضها وتختلف قدرة الدول على تحقيقه بحسب الجغرافيا والظروف المناخية ومدى حاجة سكان المنطقة لتلك الأصناف وقدرتهم على التخلي عن بعضها.

ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي من خلال قياس نسبة الانتاج المحلي إلى المتاح للإستهلاك الكلي (سواء تم إنتاجه محليا أو عن طريق استيراده) كما هو موضح في المعادلة التالي: (حفياتي، 2023، صفحة 42)

درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك).100 وبعد حساب هذه النسبة نجد حجم الاعتماد الذاتي فعندما تساوي 100 % نقول أن تحقق الاكتفاء الذاتي، أي أن حجم الانتاج المحلي متساوي مع المتاح للاستهلاك.

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها :(العويشي، 2022، صفحة 241)

- ✓ الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم؛

- ✓ نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي؛
- ✓ إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا؛
- ✓ مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي و تاريخي محدد، كما أنه في بعض ألاحيان يحمل شحنة أيديولوجية ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد، وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فان مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل مفهوم طوباوي بل هو مرفوض لأنه يؤدي الى ايقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الاخرى لذا فان معظم الدارسين يميلون الى استخدام مفهوم الامن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية ايديولوجية (بحري، 2010، صفحة 300).

2.3 أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة بشكل رئيسي، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية، إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويذكرنا علم التسويق "Marketing" في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي. (القادر، 2014، صفحة 138).

3.3 الفجوة الغذائية:

تعرف بأنها "تعبير عن مدى عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا؛ وكلما ازد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد

على الوفاء باحتياجات الغذاء؛ لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد" (ابراهيم، الأمن الغذائي، 2012، صفحة 189) وفي تعريف آخر "هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة محليا من السلع الغذائية(بصرف النظر عن المعونات الغذائية التي قد تحصل عليها الدولة) وما يحتاجه سكانها من غذاء، أي كمية المواد الغذائية التي يحتاجها اقتصاد دولة ما ولا يستطيع توفيرها عن طريق الانتاج المحلي، ومن ثم يسعى لتغطية هذا الفرق عن طرق الاستيراد من الخارج" (الفتاح، 2021، صفحة 146)،أي أنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وهناك نوعين من الفجوة؛ فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقية، حيث تمثل الفجوة الغذائية الظاهرية القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء ؛ أما الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية) فهي التي تعرب عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بني المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية (ابراهيم، 2013، صفحة 157) ومن ثم فإن الفجوة الغذائية الظاهرية الكمية يمكن حسابها كالتالي:

الفجوة الغذائية الظاهرية= الانتاج المحلي من السلع الغذائية داخل الاقتصاد الوطني–ما يحتاجه السكان من السلع الغذائية والتي لا يستطيع الاقتصاد الوطني توفيرها عن طريق الانتاج المحلي.

الفجوة الغذائية الظاهرية= واردات البلد من السلع الغذائية– صادرات البلد من السلع الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن فجوة الأمن الغذائي وفق مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي حيث توجد لدى الدولة موارد مالية أو ذاتية تكفي لسد الفجوة الغذائية الفعلية بالاستيراد من السوق الدولية، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا أي الواردات الغذائية تفوق الصادرات الغذائية. (ابراهيم، الأمن الغذائي، 2012، صفحة 190)أما الفجوة الغذائية الحقيقية فهي تهتم بنوعية الغذاء وتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين، ويعد متوسط حصة الفرد من البروتين النباتي والحيواني من أهم مقاييس المستوى الغذائي وتقاس هذه الفجوة كالتالي:

الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية)= المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات الفعلية

الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية)= الحاجيات الفسيولوجية المعيارية من الغذاء – الاستهلاك الفعلي

وتم تقدير حاجة الفرد من السعرات الحرارية حسب برامج الأمم المتحدة للأغذية تحت ظروف عمل متوسطة بكمية لا تقل عن 2500 سعرة/يوم وتعد فجوة الغذاء مشكلة معقدة ومركبة تتدخل فيها عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، تتعلق بالسياسات وطبيعة النظام من الناحية الداخلية؛ أما العوامل الخارجية فهي مرهونة بالتحولات الإقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات المختلفة (غربي، 2010، صفحة 56) كما أن لها تفسيرات متباينة، وعلى الرغم من تداخلها يمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية (عياد، 2022، صفحة 178):

- ✓ **مجموعة العوامل الفنية المرتبطة باختلال التوازن بين موارد الغذاء والنمو السكاني وعجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة لفارق الفجوة:** هذا المدخل يعطي وزن أكبر للنمو الديموغرافي كسبب رئيسي للمشكلة الغذائية، إن من أكثر الأسباب ترددا عند مناقشة المشكلة الغذائية هو ما يتعلق باختلال التوازن بين الموارد الغذائية وحجم السكان، إلى جانب العوامل المناخية غير الملائمة، التي تحول دون التوسع في إنتاج كثير من المحاصيل؛
- ✓ **مجموعة العوامل المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي:** وذلك من خلال تحديد مدى قدرة الدولة على توليد النقد الأجنبي، وتحديد أثر التغيرات الدولية في تلك القدرة وكذا مدى توافر الغذاء في السوق العالمي ودرجة استقرار الأسعار إلى جانب التركيز على التأثير السلبي لتدخل الشركات متعددة الجنسيات في الزراعة في البلدان النامية ودرجة الارتباط بالاقتصاد العالمي وأثره على الطبقة الفقيرة؛
- ✓ **زيادة الإنتاج الزراعي لا يمثل حلا في حد ذاته:** وحسب هذا الاتجاه فإن المشكلة ترجع إلى حالات الفقر وما يلازمها من ضعف في الحافز على الإنتاج وضعف القوة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء.

4.3 انعدام الأمن الغذائي:

يحدث انعدام الأمن الغذائي، عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه وهم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريرات(الطاقة) ، وأولئك الاشخاص الذين تظهر عليهم أعراض فيزيائية بسبب نقص التغذية والطاقة الناجمين عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية، أو عدم توازنها أو عن عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء. (فاطمة، 2014، صفحة 160) فهو الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة، قد يأتي نتيجة عدم توفر الاغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو انتقاليا (الرؤوف، 2022، صفحة 71).

5.3 الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام يقصد به : "ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تلبية احتياجات السكان من الغذاء في الحاضر والمستقبل، وكذا حماية المنتجات الزراعية من التلف وترشيد الاستهلاك وتحقيق التوازن البيئي وكذا حماية المستهلك، مع ضمان توفير غذاء مستدام بأسعار تتوافق مع مداخيل أفراد المجتمع" (حفياتي، 2023، صفحة 42).

6.3 التبعية الغذائية:

هي مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجات الحالية من الغذاء،وتعرّف بأنها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء،بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي،وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان، وخضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء (فاطمة، 2014، صفحة 160).

4. أبعاد الأمن الغذائي ومؤشراته:

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما (عياد، 2022، صفحة 03)، ترتكز هذه المؤشرات على الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجات المواطنين الغذائية و أذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة و النشاط، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1.4 مؤشر وفرة السلع الغذائية:

يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي ،من الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب (يزة، 2018، صفحة 17)

2.4 مؤشر إمكانية الوصول إليها:

هو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد أو إمكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقرا الحصول على الغذاء ويعني أيضا إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذي، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال (الدخل، أسعار الغذاء، القدرة على تلقي الدعم الاجتماعي)كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل و الطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

3.4 مؤشر استقرار أسعار وإمدادات السلع الغذائية:

يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر المناطق المجهزة للري مما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية، وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل: تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات، وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي (الصديق، 2022، صفحة 268).

4.4 مؤشر الانتفاع من استخدام الأغذية:

يحتوي الانتفاع من استخدام الأغذية على بعدين مختلفين الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية المتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة وهي تتضمن الهزال والتقزم و النقص في الوزن ،وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان ،ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات و مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية و التجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال (يزة، 2018، صفحة 18).

5. ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، التابع لـ "إيكونوميست إمباكت"، في أحدث بياناته، الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في مؤشر الأمن الغذائي والمرتبة 43 عالميا وحسب البيانات، فقد تصدرت قطر أعلى درجة على مؤشر الأمن الغذائي عربيا كانت إيرلندا في المركز الأول عالمياً حيث يقيس المؤشر القضايا الأساسية للأمن الغذائي عبر 113 دولة.

الجدول 01: ترتيب الأمن الغذائي الجزائري الدولي على مؤشرات سنة 2022

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	مؤشر تحصيل الغذاء	مؤشر مخاطر الأزمات	مؤشر الأمن الغذائي
الولايات م. أ	01	7.9	8.76	2.76	7.7
قطر	29	6.99	8.00	2.09	5.0
عمان	41	6.77	7.55	2.57	5.33
الجزائر	43	6.76	6.66	1.69	5.29
السعودية	44	6.75	7.96	2.32	4.61

المصدر:(Analytics, 2022)

تعتبر المؤشرات العديدة التي تقيس الامن الغذائي للدول ذات أهمية بالغة نظرا لما لها من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي، ففي سنة 2021 صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية وفي المرتبة 54 من بين 113 بلدا عبر العالم محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019. هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر ب63.9 نقطة من بين 100 أي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و 58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية وبالتالي تحسن تصنيفها من المرتبة 70 في سنة 2019 الى المرتبة 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة 54 في سنة 2021، ومن خلال تتبع بعض المؤشرات والتقارير السابقة يتضح أن الجزائر اليوم في وضع أمن غذائي مريح. وأن النتائج الجيدة المحققة منذ 2020 ولثلاث سنوات

متتالية (2022/2021/2020)كانت أعلى من كل البلدان الافريقية وكثير من البلدان العربية " السعودية مثلا" من حيث تجسيد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي،بل صارت الجزائر شبيهة بالبلدان الغربية ذات مستوى الدخل المرتفع.

6. وضعية الفجوة الغذائية في الجزائر:

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق وعدم التناسب بين الإنتاج المحلي للغذاء والكميات الغذائية اللازمة والضرورية للسكان (الطلب) ، الأمر الذي يؤدي بالدولة المعنية لاستيراد الغذاء من الخارج. وكلما زاد اتساع هذا الفارق دل على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء وبالتالي كلما اتسع حجم الفجوة كلما زاد تعرض الأمن الغذائي الوطني للهشاشة والخطر.

الجدول 02: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة: (2016-2022)، ألف دولار

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2016	5893694	482182	5411512
2017	5892583	482071	5347512
2018	5618500	468914	5149586
2019	6086473	592356	5494117
2020	6258417	952135	5306282
2021	8930080	1598070	7332010
2022	9792050	2250800	7541250

المصدر: اعتمادا على معطيات FAO.ORG

إن للزراعة مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني الجزائري إذ يساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25 مليار دولار سنويا، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل لكن ومع ذلك تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز هيكلي في أمنها الغذائي، ولا زالت تبعيتها للخارج في هذا المجال أحد السمات البارزة للاقتصاد الوطني وهذا يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الجدول السابق والشكل الموالي نلاحظ أن فاتورة الواردات من الغذاء هي في ارتفاع مستمر، وإن كان هناك تحسن في بعض السنوات (2022/2021/2020) إلا أنه لا يغطي الاحتياجات الغذائية للسكان، وهذا ما يفسر ارتفاع درجة التبعية الغذائية للخارج ففي سنة 2022 على سبيل المثال أين حققت الجزائر أعلى مستوى صادرات خارج المحروقات تجاوز 07 مليار دولار، وتراجعت فاتورة الواردات من 63 مليار دولار إلى 38 مليار دولار كانت فاتورة الواردات الغذائية قد بلغت 9.7 مليار دولار لتمثل أكثر من 25 بالمائة من إجمالي الواردات. وبالتالي لا يمكن الجزم أبدا حتى في ظل هذا التحسن المؤقت أن الجزائر قد حققت أمنها الغذائي.

الشكل 01: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة:(2016-2022)، الوحدة: ألف دولار

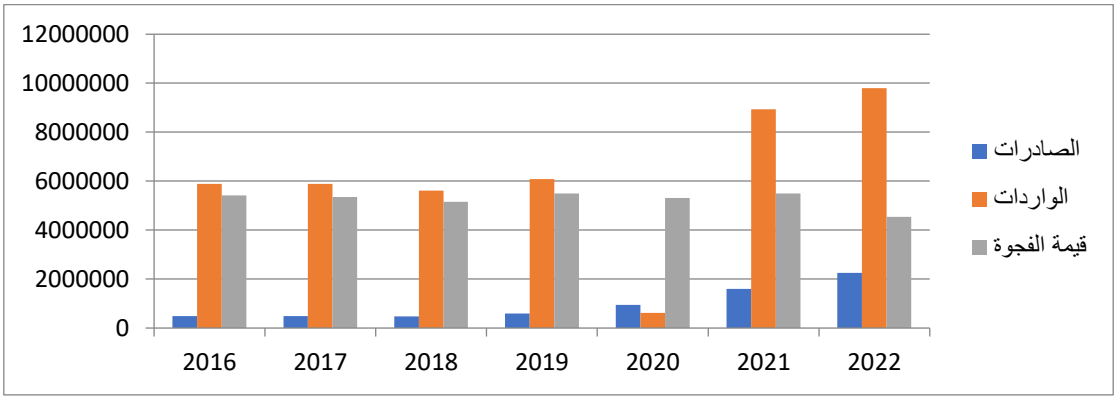

المصدر: اعتمادا على قاعاة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **FAO.ORG**

إن المتتبع لتطور كل من الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية سوف يدرك درجة التبعية الغذائية الكبيرة للخارج، حيث أصبحت الجزائر دولة استيراد بامتياز نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي، وقد يعزى التبعية المعبر عنها هنا بالفجوة الغذائية إلى مشاكل القطاع الفلاحي الكثيرة مثل الجفاف، عدم انتظام التساقط، ضعف تمويل القطاع ، ضعف قدرات التخزين ،ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية، والافتقار إ لى الخبرة التقنية والتكنولوجية.

7. واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات التوفر خلال الفترة 2020/2014:

ترتكز سياسة الجزائر على التدعيم الدائم للأمن الغذائي، باتخاذ الزراعة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية وتنمية الأقاليم الريفية، وتتمثل المؤشرات الأساسية لتوفر الغذاء في مؤشرين رئيسيين كما يلي:

1.7 توفر السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الجزائر:

يقوم قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بدور هام في اقتصاد الجزائر وتوفير الأمن الغذائي لها، حيث تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني، وقد أشارت الدراسات إلى أنّ الجزائر تحتلّ المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، كما أنّ إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر يُقدَّر بمليونَي رأس بقريّ، وستّة وعشرين مليون رأس من الماعز، وخمسين ألف رأس من الخيل بمختلف سُلالاته، والجدول الموالي يوضح أكثر إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الجزائر:

الجدول 03 :إجمالي إنتاج السلع الغذائية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
إجمالي انتاج اللحوم الحمراء						
505.9	504.2	529.0	543.9	537.6	525.6	486.3
إجمالي انتاج اللحوم البيضاء						
292.6	264.1	482.0	529.8	302.8	293.4	284.8
إجمالي انتاج الحليب ومشتقاته						
3354.7	3189.2	3280.0	3521.2	3719.0	3895.0	3649.0
إجمالي انتاج الأسماك						
86.9	104.9	120.4	108.3	102.1	105.2	100.2
إجمالي انتاج البيض						
308.5	341.0	314.0	394.2	167.3	167.5	151.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40، 41.

نلاحظ من الجدول تراجع في انتاج اللحوم الحمراء منذ سنة 2017 يقدر بأزيد من 7 % وهذا راجع في الغالب إلى اشتداد موجة الجفاف التي تعرفها البلاد وغلاء الأعلاف، الأمر الذي جعل من مربي الأغنام والأبقار في وضع مزر سنة بعد سنة، مما دفع الكثير منهم إلى العزوف عن هذه المهنة وتركها والتخلي عنها والتوجه لقطاعات أكثر إنتاجية وأكثر ربحية، ونفس الشيء يقال عن اللحوم البيضاء إذ عرفت هي الأخرى انخفاضا في الانتاج منذ سنة 2017 ودائما يعزى السبب إلى غلاء الأعلاف بسبب الجفاف وغلاء بذورها في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للحليب ومشتقاته فقد عرف هذا القطاع تذبذبا كبيرا في الانتاج من سنة لأخرى إذ تعتبر سنة 2015 هي أعلى سنة من حيث الانتاجية ليبدأ بعدها انخفاض انتاج هذه الشعبة وبأزيد من 19.2 % في سنة 2019 وهو ما سيكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة لتغطية العجز الرهيب في هذه المادة الأساسية، أما الصيد البحري فيعتبر النشاط الوحيد الذي بقي محافظا على متوسط انتاجيته منذ سنة 2014 ولم يشهد انخفاضا كبيرا إلا في سنة 2020 بمعدل 14.3 % بسبب تراجع نشاط الصيد في فترة كورونا.

الجدول 04 :إجمالي المتاح من السلع الغذائية الحيوانية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
إجمالي المتاح من اللحوم الحمراء						
539.6	561.1	716.0	595.0	604.4	594.8	569.1
إجمالي المتاح من اللحوم البيضاء						
292.2	263.4	481.6	528.3	301.8	292.1	283.0
إجمالي المتاح من الحليب ومشتقاته						
4625.4	4278.9	3913.1	3924.9	4616.5	4773.5	4675.7
إجمالي المتاح من الأسماك						
96.6	116.2	138.2	123.3	132.6	136.5	133.8
إجمالي المتاح من البيض						
309.0	341.7	316.0	394.3	99.8	167.9	168.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40، 41.

أمام العجز الكبير الذي يشهده انتاج السلع الغذائية الحيوانية لم يكن هناك بد من اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز وتراوحت هذه التغطية ما بين 17.1 % سنة 2014 بالنسبة للحوم الحمراء إلى 6.8 % سنة 2020، ونفس الشيء بالنسبة لبقية الشعب خصوصا الحليب ومشتقاته أين كانت الفجوة الكمية كبيرة بلغت 28 % سنة 2014 لترتفع إلى أكثر من 37.8 % سنة 2020، ويبقى فقط شعبة إنتاج البيض التي حققت اكتفاءا ذاتيا ولم تتعد الفجوة الكمية فيها بضعة أعشار من المئة.

الجدول 05 : تطور قيمة الفجوة الغذائية للسلع الحيوانية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: مليون دولار

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
قيمة الفجوة في اللحوم الحمراء						
12.9	201.6	187.0	188.8	233.3	260.5	314.3
قيمة الفجوة في اللحوم البيضاء						
0.7	1.4	0.4	0.4	0.1	00	0.2
قيمة الفجوة في الحليب ومشتقاته						
1265.9	1091.3	1277.7	1376.5	971.6	1162.5	2036.5
قيمة الفجوة في الأسماك						
5.2	17.9	17.8	56.0	74.9	80.9	107.6
قيمة الفجوة في البيض						
2.0	2.0	1.9	0.4	4.5	2.6	2.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40،41.

بعد أن قارنا الانتاج المحلي في السلع الغذائية الحيوانية بما هو متاح للاستهلاك منه وذلك بعد إضافة الكميات المستوردة لتغطية الطلب المحلي نجد أنه من حيث قيمة الفجوة فإن مادة الحليب تستحوذ على أكبر قدر من المبالغ، إذ وصلت قيمة الفجوة في هذه السلعة لوحدها سنة 2014 أزيد من 2 مليار دولار ونتيجة لسياسات التقشف التي اتبعتها الدولة فيما بعد وصلت لأقل من 1.2 مليار دولار سنة 2020، فيما كانت سنة 2014 هي أعلى سنة من حيث قيمة الفجوة في اللحوم الحمراء بلغت أزيد من 314 مليون دولار، ولكن الانخفاض الحاصل بعدها لا يعني ارتفاع الانتاجية وتغطية الطلب المحلي المتزايد بقدر ما يعني عزوف الدولة عن تلبية احتياجات السوق الوطني وهو ما أدى إلى الارتفاع الجنوني في أسعار اللحوم الحمراء منذ سنوات لا يزال يعاني منه المستهلك الجزائري.

2.7 توفر السلع الغذائية النباتية في الجزائر:

تعبر السلع الغذائية النباتية عن سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر والبقوليات والخضر والفواكه، ويوضح الجدول الموالي أهم مؤشرات إنتاج هذه السلع:

الجدول 06: إجمالي إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
انتاج جملة الحبوب						
4393.2	5633.5	6065.9	3478.1	2942.3	3760.9	3435.2
انتاج القمح						
3106.0	3876.9	3981.2	2436.5	1937.6	2656.7	2436.2
انتاج الشعير						
1213.1	1647.7	1957.3	969.7	919.9	1030.6	939.4
انتاج جملة البقوليات						
115	146.6	146.3	107.2	88.5	107.4	123.5
انتاج جملة الفاكهة						
4552.0	5006.1	4779.8	4942.7	4802.4	4962.4	4498.9
انتاج جملة الزيوت						
249.9	115.8	101.4	99.4	-	86.7	57.2
انتاج السكر						
00	00	00	00	00	00	00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40، 41.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاعا في انتاج شعبة الحبوب خصوصا القمح والشعير وارتفع الانتاج الحاصل في مادة القمح بأزيد من 27 % في الفترة ما بين (2020/2014)، وكانت أعظم زيادة حاصلة في انتاج الحبوب سنة 2018 بلغت أزيد من 74 % عن السنة التي قبلها 2017، وعموما هناك تذبذب في انتاج القمح انخفاضا وارتفاعا سنة بعد أخرى يعكس تذبذب السياسات الحكومية اتجاه هذه السلعة الرئيسية، إضافة إلى أن أغلب المساحات المزروعة من القمح تعتمد وبشكل مباشر على سقيا الأمطار التي تعرف تراجعا كبيرا في معدلات السقوط بسبب الانحباس الحراري، نفس الشيء يقال على بقية السلع الغذائية النباتية والاستثناء القليل هو مادة الزيت التي عرفت انتعاشا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب تشجيع غرس وزراعة أشجار الزيتون في كافة المناطق.

الجدول 07: إجمالي المتاح من السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: ألف طن

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
المتاح من جملة الحبوب (انتاج+ واردات- صادرات)						
17478.2	22811.1	22788.1	16370.3	16379.2	17672.2	15931.8
المتاح من القمح (انتاج+ واردات- صادرات)						
10998.7	11788.1	10968.5	10515.2	10159.9	11158.5	9853.2
المتاح من الشعير (انتاج+ واردات- صادرات)						
2090.0	2343.9	2039.3	1511.3	1821.2	1806.9	1730.4
المتاح من جملة البقوليات (انتاج+ واردات- صادرات)						
306.5	370.8	405.5	212.3	285.8	338.3	317.1
المتاح من جملة الفاكهة (انتاج+ واردات- صادرات)						
4736.5	4885.3	4740.8	4978.3	5067.1	5395.7	4985.0
المتاح من جملة الزيوت (انتاج+ واردات- صادرات)						
1252.1	1038.0	978.2	977.8	1147.2	1122.4	1016.0
المتاح من السكر (انتاج+ واردات- صادرات)						
1318.5	1156.0	642.4	1692.0	1357.8	1222.6	1159.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40، 41.

من قراءة الجدول السابق نلاحظ أن الفجوة الكمية في جملة الحبوب هي هائلة بشكل كبير يبعث على القلق من مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الظروف الدولية الراهنة خصوصا وأنها تعتبر سلع غذائية استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها، إذ بلغت الفجوة الكمية سنة 2014 ما يقارب 12500 طن (الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، 2022)، أي ما يعادل 463 % حجم الانتاج الوطني من الحبوب، وحتى في سنة 2018 التي كان فيها الانتاج الوطني أعظميا كانت الفجوة الكمية تزيد عن 375 %، وهذا يتطلب مضافة

انتاجية القطاع أربع مرات على الأقل للوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي في جملة الحبوب. نفس الشيء يقال عن الزيوت والسكر الذي ينعدم انتاجه محليا في الجزائر وبالتالي نعتمد بالكلية على السوق الخارجية منه، وفي مادة الزيت بلغت الفجوة الكمية في سنة الانتاج الأعظمية مليون طن أي ما يعادل 500 % من الانتاج الوطني.

الجدول 08: تطور قيمة الفجوة الغذائية للسلع النباتية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة:(2014-2020)، الوحدة: مليون دولار

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014
الفجوة في جملة الحبوب						
2733.2	2451.0	2858.5	2746.2	2805.6	3003.6	2919.6
الفجوة في القمح						
1608.0	1477.9	1864.2	1788.6	1782.4	1842.9	1607.9
الفجوة في الشعير						
184.9	31.0	82.0	100.4	164.3	179.2	210.5
الفجوة في جملة البقوليات						
151.8	321.4	259.2	111.2	223.9	242.0	232.2
الفجوة في جملة الفاكهة						
41.7	111.5	39.0	57.3	271.9	402.5	444.5
الفجوة في جملة الزيوت						
766.5	785.3	743.3	668.8	910.2	887.2	980.0
الفجوة في السكر						
452.6	488.1	682.4	780.3	646.6	503.7	583.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلدات: 40، 41.

من الجدول السابق نلاحظ أن تغطية الفجوة الكمية في جملة الحبوب تراوح ما بين 2.9 مليار دولار سنة 2014 إلى 2.7 مليار دولار سنة 2020، وبالتوازي مع ارتدادات الحرب بأوكرانيا وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية جديدة لتأمين وحماية أمنها الغذائي القومي كان أهمها تخصيص نحو 6.4 مليار دولار لتعزيز مخزون الحبوب سنة 2022، كما أن الجزائر هي واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم، ففي عام 2021 مثلت الحبوب حوالي الربع من إجمالي فاتورة الواردات الغذائية للجزائر والتي بلغت أكثر من 9 مليارات دولار، وفي عام 2022 صنفت المنظمة العالمية للزارعة والأغذية "FAO" الجزائر في المرتبة الرابعة عالمياً والثانية أفريقياً ضمن قائمة الأكثر استيراداً للقمح في العالم بمعدل سنوي يتراوح بين 7 إلى 11 مليون طن. وبالنسبة لبقية السلع الغذائية النباتية نلاحظ انخفاضا في قيمة الفجوة الغذائية مثلما هو حاصل في جملة الفواكه أين انخفضت قيمة الفجوة من 444 مليون دولار سنة 2014 إلى 41.7 مليون دولار سنة 2020، ولكن هذا

الانخفاض يعزى في الغالب إلى سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة منذ سنة 2014 نتيجة تراجع عائدات النفط، وبالتالي انعكست هذه السياسات على المستهلك الجزائري الذي أصبح يعاني من ارتفاع أسعار هذه، بل وندرتها أيضا وأصبح يدفع أضعاف ثمنها الحقيقي في الأسواق الدولية.

8. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر:

الجزائر هي واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم، ففي عام 2021 مثلت الحبوب حوالي الربع من إجمالي فاتورة الواردات الغذائية للجزائر والتي بلغت أكثر من 9 مليارات دولار، وفي عام 2022 صنفت المنظمة العالمية للزارعة والأغذية "FAO" الجزائر في المرتبة الرابعة عالمياً والثانية أفريقياً ضمن قائمة الأكثر استيراداً للقمح في العالم بمعدل سنوي يتراوح بين 7 إلى 11 مليون طن.

الشكل 02: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من القمح سنة 2022

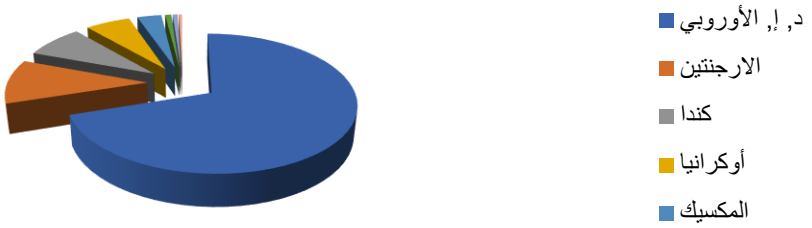

المصدر: من إعداد الباحث

وكما هو موضح في الشكل السابق، لا تمثل واردات الجزائر من أوكرانيا وروسيا سوى نسبة قليلة لم تتجاوز 06 بالمئة فقط، ولم يكن للحرب تأثير على هذه الواردات ، فلطالما اعتمدت الجزائر بشكل أساسي على القمح المستورد من دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وإسبانيا ومن خارجه ككندا والولايات المتحدة والأرجنتين وأوروغواي والمكسيك. وبالتالي فتبعية الجزائر ضعيفة إزاء الحبوب الواردة من البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا)، لكن هذه الملاحظة لا تعني أن الجزائر في منأى عن الرهانات الجيوسياسية التي تبرز حول الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية حيث تنعكس الأسعار الباهظة لهذه المنتجات في الفاتورة الغذائية الإجمالية وليس ثمة حتى يومنا هذا ما يشير إلى أن البلد قادر على الحصول على هذه المنتجات دون كلفة سياسية إذا استمر النزاع الروسي الأوكراني.

9. خاتمة:

تمتلك الجزائر امكانات طبيعة وبشرية هائلة تؤهلها أن تحقق اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي، كما عرفت إصلاحات كبيرة لتنمية القطاع الزراعي سعيا منها نحو تحقيق هذا الأمن من خلال منح العديد من المزايا والامتيازات المغرية خاصة الضريبية منها لتوفير مناخ استثماري جاذب لتشجيع الاستثمار الزراعي والحصول على أغذية كافية ورغم أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر ساهمت في زيادة إنتاج بعض المحاصيل إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لا يزال متواضع ومحدود فالجزائر بلد ذو فجوة غذائية كبيرة يعتمد على الخارج

بشكل كبير في سدها وهي بذلك رهينة في أمنها الغذائي للتقلبات الدولية، وسوف يبقى ملف الأمن الغذائي في الجزائر يمثل هاجسا كبيرا للحكومات المتعاقبة في ظل الأوضاع الحالية وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من الدولة إدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي.

9. نتائج الدراسة:

- ✓ نلاحظ أن هناك فجوة غذائية في الجزائر وهي في توسع مستمر نتيجة لضعف الانتاج المحلي بالإضافة إلى تضاعف استهلاك بعض السلع الرئيسية على غرار القمح بسبب تغير الأنماط الاستهلاكية لدى غالبية الجزائريين،
- ✓ نلاحظ أن ارتفاع معدلات السكان مع نمو الناتج المحلي من السلع الغذائية بشكل بطيء كان له الأثر السلبي على الأمن الغذائي في الجزائر؛
- ✓ تساهم المنتجات الغذائية النباتية بنسبة أكبر في الفجوة الغذائية الكمية مقارنة بالمنتجات الغذائية الحيوانية، حيث أن أكبر فجوة غذائية تعاني منها الجزائر تتعلق بمجموعة الحبوب يساهم منها القمح بنسبة كبيرة وهو سلعة استراتيجية لا يمكن المساس بها، لتليها مجموعة الحليب ومشتقاته ثم بقية السلع الغذائية الأخرى؛
- ✓ عرفت الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة تقترب من 100 % في بعض السلع الغذائية النباتية (كالبطاطا والتمور وبنسبة كبيرة في الشعير) وأيضا في السلع الغذائية الحيوانية (كاللحوم البيضاء والبيض) إلا أن العجز الحقيقي يمس السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والحليب وهو مالم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي فيه؛
- ✓ الجزائر وإن كانت تعاني من فجوة غذائية كمية مقلقة إلا أنها لا تعاني أبدا من أوضاع انعدام أمن غذائي لأن المعروض الوطني يتم دعمه بنحو منتظم وفعال بالواردات من أجل تموين السكان، كما أن الدعم والإعانات الغذائية الممنوحة حاسمة في تغطية الحاجات الغذائية للمواد الأساسية،
- ✓ نلاحظ أن أهم عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي الجزائري يبقى مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي ويتعلق في الأجل القريب بعودة الاستقرار في الأسواق العالمية للغذاء، وهو شرط مرهون بانتهاء الحرب الروسية الأوكرانية، أما في الأجلين المتوسط والطويل فلا يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي الجزائري الحقيقي إلا إذا تراجع وزن الواردات الغذائية في هيكل الواردات الكلية، وتم الاستغناء عنها لصالح الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الانتاج والعرض الوطني خصوصا في السلع الغذائية الاستراتيجية.

10. قائمة المراجع:

Deep Knowledge Analytics. (2022). *Global Food Security Q2 2022*. Washington.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية. الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2022). الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية. الخرطوم.

باهني عبد الكريم. (2022). الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكزارث والأزمات والحروب. *مساهمة مخطط املغرب ألاخضر في تثمين املنتوجات الفالحية والحفاظ على ألامن الغذائي*. برلين: اصدارات المركز العربي الديمقراطي.

بن عيسى كمال الدين. (2018). تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1995/2015. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .

تواتي بن علي فاطمة. (2014). *الاندماج الاقتصادي واسترتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل اتلتحديات الاقليمية والدولية*. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

شوقي حفياتي. (2023). *تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب*. قسنطينة: جامعة قسنطينة.

طروب بحري. (2010). الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد. *مجلة المفكر* (7).

عبد الغفور ابراهيم. (2012). *الأمن الغذائي*. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.

عبد الغفور إبراهيم. (2014). *الأمن الغذائي، مفهومه، قياسه، متطلباته*. عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع.

عبد الغفور ابراهيم. (2013). *نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق*. عمان: دار اليازوري العلمية.

عزيز السلماني العويشي. (2022). تداعيات الحرب الروسية ألاوكرانية وانعكاساتها على الامن الغذائي العالمي. *الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والازمات والحروب*. برلين: اصدارت المركز العربي الديمقراطي.

عمر حسين الصديق. (2022). الأمن الغذائي: المفهوم . الأبعاد . المقومات . التحديات . المعوقات . سبل تحقيقه. *الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب*. برلين: المركز العربي الديمقراطي.

فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح. (2021). أثر الفجوة الغذائية على معدل النمو الاقتصادي في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، 7* (2).

فاكمة بكدي. (2013). *إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة*. الجزائر.

فريدة بن عياد. (2022). ألامن الغذائي وأهم املفاهيم املتعلقة به. *الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث وأالزمات والحروب*. برلين: اصدارات المركز العربي الديمقراطي.

فوزية غربي. (2010). *الزراعة العربية لوتحديات المن الغذائي حالة الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كامل بكري. (1989). *الموارد الاقتصادية*. بيروت: الدار الجامعية.

كرم سلام عبد الرؤوف. (2022). الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث وألازمات والحروب. *الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث وألازمات والحروب*. برلين: اصدارات المركز العربي الديمقراطي.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2011). *الأمن الغذائي في مصر 2030:سيناريوهات مستقبلية*. القاهرة.

مطاي عبد القادر. (2014). الأمن الغذائي في الوطن العربي،متى يتحقق وكيف؟ *مجلة الاقتصاد الجديد* (10).

يوسف بن يزة. (2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* (38).